



دخلت ذات يوم مسجداً والإمام بهم بالركوع في آخر الركعة الأولى، فوجدت الصنوف ممتلئة ليس فيها محل لواحد، فأحرمت وراءها منفرداً. ثم جاء رجل في الركعة الثانية فصل إلى جنبي، وتكثر الناس في الصنف كما يحصل دائماً حتى امتلأ. لما انتهت الصلاة التفت الرجل إلى وقال: أعد صلاتك يا أخي.

قلت: لماذا أيتها الفاضل؟

قال: صليتَ منفرداً خلف الصنوف ركعة كاملة فلم تصح صلاتك.

فتبسمت له وقلت: هل سمعت برجل اسمه أبو حنيفة؟

قال: نعم.

قلت: وما لك والشافعي؟

قال بالتأكيد.

قلت: هل تثق بعلمهم؟

قال: سبحان الله، هؤلاء أصحاب المذاهب.

قلت: فإنهم مجمعون على صحة صلاة الفذ (الفرد) خلف الصنف.

وهل تعلم أيضاً أن الأحناف يكرهون للفرد أن يجذب مصلياً من الصنف المتقدم ليصلّي معه، وأن المالكية كرهوا له الجذب وللآخر الاستجابة؛ فلو دخلت الجامع ولم تجد فرجة وكان الذي أمامك مالكيّاً فلمسته -إشارة إلى طلب الرجوع إلى صفك-. فلن يتحرك، وإذا حاولت جذبه فسوف يتمتنّ وهو في الصلاة ويعاتبك بعدها.

وللعلم أيضاً فإن صحة صلاة الفرد خلف الصنف (أي مع وجود العذر) هي اختيارُ الشیخ محمد بن إبراهيم، وهذا هو أيضاً اختيار الألباني ونقله عن ابن تيمية.

أرأيتَ كم ضيقَتَ واسعاً أيها الأخ الكريم؟

ومرة كنت أتوضاً للصلاة في متوضاً الجامع فمسحت على الجورب الأيمن بكفي اليمنى وعلى الأيسر باليسرى.

وكان في المكان شاب في عمر أو سط أولادي، فقال لي بأدب: لقد خالفت السنة يا عم.

قلت: لم؟

قال: لأنك لم تمسح باليمين.

قلت: أشكرك على النصيحة اللطيفة التي أهديتني، وسوف أرد الهدية بهدية مثالها.

السنة هي المصح بالكف اليمنى على ظاهر القدم اليمنى وباليسرى على اليسرى.

وهدية أخرى: تعلم العلم يابني، فإن عندك حرصاً وأدباً زادك الله منهما، وإنك تصلح أن تكون داعية إذا فقهت.

\* \* \*

سقت القصتين السابقتين مثلاً على حالتين شائعتين في مجتمعاتنا:

قوم يُفتون وهم لا يعلمون، وقوم حفظوا مسائل محددة فمن خالفها خطأ وكتلًا مردود على صاحبه.

كيف يأمر بالصواب وينهى عن الخطأ من لا يعرف الخطأ والصواب أصلاً؟

إنه يمكن أن ينقل المنصوح من الصواب إلى الخطأ وهو يحسب أنه يحسن صنعاً.

ومن أين يعلم من علم مسائل محدودة أنها هي الصواب الكامل وليس وراءها صواب؟

إنه قد يحكم بالخطأ على ما هو وجہ من أوجه الصواب في المسألة.

بل ربما جرّ جهل المحتسب الناصح وقلة علمه إلى ما هو أخطر، فقد يكلف المنصوح خسارة في ماله أو نفسه.

هل تذكرون حديث جابر؟ قال: خرجنا في سفر فأصاب رجلاً معنا حجرًا في رأسه فشَّجه، فاحتلم، فسأل أصحابه: هل تجدون

لي رخصة في التيمم؟ قالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء. فاغتسل فمات.

فلما قدمنا على النبي - صلى الله عليه وسلم - أخبر بذلك فقال: "قتلوه قتلهم الله! ألا سأله إذا لم يعلموا؟ فإنما شفاء العي

السؤال.

إنما يكفيه أن يتيمم ويعصِّب على جرحه خرقة، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده".

لقد دعا النبي عليه الصلاة والسلام على الجَهَلة بدعاء غليظ، ليس لأنهم لم يعلموا، فليس العلم بكل تفاصيل الشريعة واجباً

على كل إنسان، ولكن لأنهم تجاهلوا جهلهم وتصدّروا للفتوى وهم لا يعلمون.

لذلك قال علماؤنا: لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا العالم بالمسألة التي يأمر فيها وينهى عنها.

قال سفيان الثوري: "لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا من كانت فيه خصال ثلاثة: رفيق بما يأمر رفيق بما ينهى، عدل

بما يأمر عدل بما ينهى، عالم بما يأمر عالم بما ينهى".

وقال أبو حيان الأندلسي في "البحر المحيط" في قوله تعالى: {ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون

عن المنكر}: "الظاهر أن قوله {منكم} يدل على التبعيض، وقاله الضحاك والطبرى، لأن الدعاء إلى الخير والأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر لا يصلح إلا لمن علم المعروف والمنكر.

فإن الجاهل ربما أمر بمنكر ونهى عن معروف، وربما عرف حكماً في مذهب مخالفًا لمذهب غيره فينهى عن غير منكر ويأمر

بغير معروف".

المصادر: